فبراير 2026
رقم 80

البناء المشترك لممارسات البحث الإجرائي: عرض تجارب قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس

Rapports techniques

المؤلفة: ياسمين بوغزالة
أستاذة محاضرة في المجال الاستراتيجي والتصرف، بالمعهد العالي للتصرف في تونس
بمساهمة:
جمعية شانتي Shanti، وجمعية Solidarité Laïque Tunisie،
وجمعية التراث للاقتصاد التضامني APES، وجمعية Lab'ess

SavoirsEco نحكيو اقتصاد
Financé par l'Union européenne
EXPERTISE FRANCE GROUPE AFD
AFD éditions AGENCE FRANÇAISE DE DÉVELOPPEMENT

البناء المشترك لممارسات البحث الاجرائي: عرض تجارب قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس

افتتاحية 2

1. السياق والتحديات 3

2. الإطار المفاهيمي للبحث الإجرائي والمعايير المرجعية 5

2.1. الإطار المفاهيمي للبحث الإجرائي. 5

أصول البحث الإجرائي 5

مبادئ البحث الإجرائي وأهدافه 5

التمشيات المنهجية 6

الإجرائي على الصعيد الدولي: بين الباحثين وهياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني 7

المواقف الواجب اعتمادها 8

حدود البحث الإجرائي 9

2.2. معايير مرجعية مستندة إلى مبادرات ذات صلة بالبحث الإجرائي 9

البحث الإجرائي على الصعيد الدولي: بين الباحثين وهياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني 9

البحث الإجرائي كمهمة اجتماعية 11

3. المنهجية المعتمدة في إعداد التقرير الفني 13

4. توصيات من أجل إرساء مقاربة البحث الإجرائي بين الباحثين وهياكل الاقتصاد الاجتماعي 14

4.1. ترسيخ البحث الإجرائي المنظمة. 14

التوصية 1 : توضيح التوجه الاستراتيجي لضمان استدامة البحث الإجرائي وفعاليتة 14

التوصية 2 : إضفاء الصبغة الرسمية على الالتزامات لضمان تعاون مستدام 15

التوصية 3 : تحديد أسس البحث الإجرائي 16

4.2. تنفيذ البحث إجرائي 16

التوصية 4 : إرساء هيكل تنظيمي داخلي يعتمد على خبرة ملموسة 16

التوصية 5 : تعزيز إقامة شراكات مستدامة بين المجتمعات العلمية وشبكات الممارسين 18

التوصية 6 : إعطاء الأولوية لجمع البيانات بشكل تشاركي مع الفاعلين المحليين 19

التوصية 7 : تقييم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وقياس أثره وتثمينه قصد تعزيز مشروعيته 19

4.3. تثمين البحث الإجرائي 20

التوصية 8 : هيكلة البحث الإجرائي وتعميمه على الصعيدين الوطني والدولي 20

خاتمة 22

معجم المصطلحات 23

5. ملحقات 26

افتتاحية

لاستكمال هذه المذكرة السياسية، التي تقدّم توصيات قيّمة لجعل البحث الإجرائي رافعة حقيقية لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس، أودّ أن أُبرز ثلاثَ شروط أعتبرها أساسية لضمان استدامة هذا التطور، وهي كالتالي:

- يتمثل الشرط الأول في توفّر إطار قانوني وتنظيمي صلب يُمكّن من تحديد نطاق مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بكل دقة، ومن ترجمة خصوصياتها في المنظومة القانونية، ولا سيما الحوكمة الديمقراطية والجدوى الاجتماعية، فضلاً عن تنظيم حوار مؤسساتي مُنظَّم بين السلطات العمومية والفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وفي هذا الإطار، يُشكّل اعتماد القانون الإطاري المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس لسنة 2020 خطوةً مُهمة للاعتراف بالقطاع وهيكلته.

- أما الشرط الثاني فيتعلق بالتمثيلية والتنسيق. فلا يمكن لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تحقيق أثر مستدام في النقاش الاقتصادي إلا إذا نجحت في إيصال صوتها، وتثمين أنشطتها، والدفاع عن خصوصياتها أمام جمهور واسع. وفي هذا الإطار، تضطلع الاتحادات بدور محوري، لا يقتصر على تمثيل أصوات الفاعلين، بل يشمل أيضًا تحقيق الانسجام بين رسائلهم، بما يعزز قدرة القطاع على ممارسة تأثير مستدام وفاعل في النقاش الاقتصادي.

- أخيرًا، يرتبط الشرط الثالث بالتمويل، إذ كثيرًا ما تعاني هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من صعوبات في النفاذ إلى الآليات التمويلية الموجهة للاقتصاد الربحي، مما يشكل تحديًا أساسيًا أمام قدرتها على تعزيز حضورها وتأثيرها المستدام في النقاش الاقتصادي. ومع ذلك، فإن تحقيق تنمية مستدامة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني يتطلب توفير آليات تمويلية ملائمة لنماذج عمله، قادرة على دعم طموحاته وتعزيز قدرته على التأثير، دون المساس بقيمه الجوهرية.

- وبناءً على ما تقدم، يمكن إقرار ثلاث رافعات أساسية تُمكّن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من التطور باستمرار والتجديد، وإحداث تحول مستدام في الاقتصاد على
- الصعيدين الوطني والدولي

بنوا هامون، رئيس منظمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في فرنسا (ESS France)
والمدير العام لـ SINGA Global

1. السياق والتحديات

يندرج هذا التقرير الفني حول تنفيذ البحث الإجرائي (RA) في إطار مشروع "نحكيو اقتصاد" Savoirs Éco، وهي مبادرة تدعمها Expertise France بتمويل من **الاتحاد الأوروبي**.

يرافق المشروع الهياكل المنتِجة للمعارف والمعلومات الاقتصادية (SPSE)، ويعمل على تحليلها وتثمينها ونشرها وفق معايير علمية دقيقة وبأسلوب واضح ومتاح، بما يسهم في إثراء النقاش العام وتعزيز جودة السياسات العمومية.

تُحلّل هذه الوثيقة، المنبثقة عن تعاون بين باحثة جامعية وممثلين عن فاعلي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس، دورَ البحث الإجرائي باعتباره رافعةً أساسية لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في السياق التونسي. وفي هذا الإطار، تقترح الوثيقة **ثماني توصيات** موجّهة إلى هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (الجمعيات، والتعاضديات، والتعاونيات، والمؤسسات الاجتماعية أو المجتمعية)، وإلى المنظومة الداعمة له، ولا سيما الباحثين والأكاديميين الراغبين في الانخراط في هذا النهج التشاركي والتحويلي، فضلًا عن الفاعلين العموميين والخواص على المستويين الوطني و/أو المحلي.

إن الابتكار الاجتماعي لا يمكن أن يتحقّق إلا في إطار استجابة جماعية متكاملة. وفي هذا السياق، تبرز الجامعة، بما تزخر به من باحثين في اختصاصات متعددة، كشريك محوري في بلورة هذا المسار، نظرًا لما تمتلكه من قدرة على إنتاج المفاهيم، وضبط المقاربات المنهجية، وهيكلة المعارف بهدف نقلها وتثمينها. ومن هذا المنطلق، يمكن للبحث الإجرائي، أو البحث التشاركي، أن يشكّل رافعة فعّالة لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس، إذا كان مبنيًا على تفاعل منظّم بين الباحثين والفاعلين في منظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما يفضي إلى تطوير "ذكاء جماعي" تُعدّ فيه المعرفة موردًا مشتركًا لدعم التحوّل الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، يسعى هذا العمل الجماعي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة، تتمثل في:

- إنتاج مشترك لمعارف متجذرة في الواقع الميداني، من خلال استثمار المعارف الأكاديمية وتجارب الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني،
- تحسيس هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودعمها بما يمكنها من تجويد ممارساتها وتطوير مسارها في الرسملة،
- فهم الشروط المسبقة وضمان استدامة ديناميكيات منهجية البحث الإجرائي،
- تعزيز ديناميكيات التعاون بين الباحثين والممارسين على قاعدة المنفعة المتبادلة والتعلّم المشترك.

وقد تم اختيار هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المشاركة في إعداد هذا التقرير الفنّي اعتمادًا على **مقياسين رئيسيين**: فإمّا أن تكون هذه المؤسسات قد استفادت من دعم برنامج Savoirs Éco، سواء من خلال إنتاج ورقات سياسات مثل Shanti و Solidarité Laïque Tunisie، أو عبر تمويل آليات مخصّصة للبحث وإنتاج المعارف، كقسم البحث الذي تديره جمعية التراث من أجل الاقتصاد التضامني، أو مركز الموارد الذي ينسّقه Lab'ess ؛ وإمّا أن تحظى هذه الهياكل بمكانة معترف بها ضمن المنظومة التونسية، بفضل تنوّع الأنشطة التي تنجزها على أرض الواقع أو تعدّد قنوات التواصل التي تعتمدها.

وأخيرًا، تجدر الإشارة إلى أن الصيغة الثلاثية الأركان (التي تجمع بين هياكل المنظومة، والمنظمة الدولية الداعمة، والباحث) ستساهم في إثراء التحليل المنجز، ودعمه إضافة إلى تعزيز توصيات هذا الوثيقة.

تتكون هذه الوثيقة من أربعة أجزاء: (1) الإطار المفاهيمي للبحث الإجرائي، (2) النماذج المرجعية للبحث الإجرائي على المستوى الدولي، (3) المنهجية المعتمدة، و(4) التوصيات بهدف تعميم النتائج وتسليط الضوء على فوائد البحث الإجرائي.

2. الإطار المفاهيمي للبحث الإجرائي والمعايير المرجعية

2.1. الإطار المفاهيمي للبحث الإجرائي.

أصول البحث الإجرائي.

تعود جذور البحث الإجرائي تاريخيًا إلى الأربعينيات، حيث تجسد من خلال إسهامات شخصيات رائدة مثل جون كولير (John Collier) وكورت لوين (Kurt Lewin) الذي استخدم هذا المصطلح سنة 1945، في إطار سعيه إلى تحسين ملموس لظروف حياة الأميركيين الأصليين في الولايات المتحدة. وتتسم مقاربته بنزعة إلى تجاوز حدود الملاحظة للانخراط في مسارٍ تحويلي. كما وضع عالم النفس الاجتماعي كورت لوين (Kurt Lewin) خلال سنوات 1943–1946 منهجية خاصة تقوم على التفاعل بين الفعل والتفكير، مؤكدا على ضرورة المشاركة النشطة للفئات المعنية بالبحث، على غرار ربّات البيوت اللاتي عدّلن سلوكهن الغذائي خلال الحرب، ممّا يؤكد أن التحوّل الاجتماعي يكون أكثر نجاعة عندما يشارك المعنيون أنفسهم في العملية.

وقد صاغ لوين (Kurt Lewin) (1946)[1] تصوراً لمفهوم البحث الإجرائي باعتباره عملية دورية تتكون من مراحل تخطيط وتنفيذ وملاحظة وتقييم، مع وجود تغذية راجعة مستمرة بين الباحثين والمشاركين.

يشكل هذا الأساس التاريخي مقاربة تهدف إلى التوفيق بين إنتاج المعرفة والتغيير الاجتماعي، مما يتيح المجال لبحث ملتزم ومتجذر في الواقع.

مبادئ البحث الإجرائي وأهدافه

يتميّز البحث الإجرائي عن المناهج التقليدية بجملة من المبادئ الأساسية. فهو يقوم على تعاون متكافئ بين الباحثين والفاعلين الميدانيين، الذين يُعتبرون باحثين مشاركين يمتلكون معارف

[1] Lewin, K. (1946). Action research and minority problems. Journal of Social Issues, 2(4), 34-46.

تجريبية تحظى بنفس شرعية المعارف الأكاديمية. ويُعيد هذا البُعد التشاركي النظر في التسلسلات الهرمية التقليدية بين العلم والمجتمع، كما يعزز مفهوم البناء المشترك للمعرفة.

أما الهدف الرئيسي للبحث الإجرائي فهو ثنائي، إذ يسعى في ذات الوقت إلى معالجة مشكلة ملموسة وإنتاج معرفة جديدة، ناجعة وملتصقة بالسياق، مما يضمن أن لا تقتصر المقاربة على تراكم نظري للمعلومات، بل تندرج ضمن رغبة حقيقية في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية أو التنظيمية.

وهكذا، يُعتبر البحث الإجرائي نهجًا براقماتيًا يتجاوز الحياد الظاهري للبحث العلمي التقليدي، لينخرط في مسارات التمكين الاجتماعي والابتكار وتحويل الممارسات الاجتماعية (Crézé et Liu, 2006)[2]. وهو يتلاءم بشكل خاص مع العلوم الاجتماعية، التي تميل بطبيعتها إلى تبني نهجٍ أكثر تشاركية وتفاعلية. كما يندرج البحث الإجرائي، أو "البحث التشاركي"، ضمن مقاربةٍ براغماتية لإنتاج المعرفة، تقوم على شراكة متينة بين الباحثين والفاعلين الميدانيين.

التمشيات المنهجية

من الناحية المنهجية، يقوم البحث الإجرائي على سيرورة تفاعلية وتكرارية، تتعاقب فيها مراحل الفعل مع مراحل التحليل والتفكير مما يسمح بتعديل التدخلات بشكل مستمر وفق لمخرجات العمل الميداني، ويضمن تعزيز ملاءمة النتائج المُحقّقة وفعاليتها.

تبدأ العملية عادةً **بمرحلة تشخيص مشتركة**، يحدد فيها الباحثون والفاعلون بشكل جماعي الإشكاليات ذات الأولوية. تلي ذلك **مرحلة تجربة إجرائية ملموسة، مدعومة بالملاحظة الدقيقة والتقييم المشترك للنتائج**. ثم تُستخدم هذه المعطيات **لوضع خطة جديدة**، وتتكرر العملية بشكل دوري. تدفع هذه الديناميكية الدورية والتشاركية الباحث إلى تبني موقف تأملي مستمر، يفرض عليه مراعاة وجهة نظره الذاتية وأثر حضوره في الميدان.

كما تقتضي هذه المنهجية التزامًا متواصلًا من قبل الفاعلين، الذين يشاركون بفعالية في مختلف مراحل البحث، بدءًا من تحديد الأهداف وصولًا إلى تحليل البيانات. ويُعدّ البناء المشترك والتبادل المستمر بين المعارف الأكاديمية والمعارف العملية جوهر هذا النهج، الأمر الذي يستلزم توفر كفاءات متخصصة في إدارة الجماعات وتيسير الديناميكيات التشاركية وتنشيطها.

[2] Crézé, F. et Liu, M. (2006) ,La recherche-action et les transformations sociales, L'Harmattan.

البحث الإجرائي كرافعة لتنمية أحد هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وأحد قطاعاته

يمثّل البحث الإجرائي رافعةً أساسية للتنمية والابتكار لفائدة هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. فمن خلال تعبئة "الذكاء الجماعي" في إطار شراكة بين الجامعيين والفاعلين المحليين، يُمكّن هذا النهج من تعزيز القدرات التنظيمية ومواءمة المشاريع مع الخصوصيات الاجتماعية والمحلية. كما تُسهم هذه المقاربة في بلورة حلول مبتكرة عبر إدماج الخبرات المعاشة لكل من المستفيدين والأُجراء والمتطوعين والشركاء. إضافة إلى ذلك، يتيح البحث الإجرائي تعزيز مرئية الأنشطة المنجزة وتلك المزمع تنفيذها من قبل هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فضلًا عن الإسهام في بناء نماذج مرجعية لرواد أعمال، أفرادًا وجماعات، وكذلك لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما يعكس خصوصيات السياق التونسي ويُبرزها.

شهد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تحوّلًا جوهريًا في أعقاب ثورة 14 جانفي2011. فمنذ ذلك الحين، أبرزت عدد من الإنتاجات العلمية أهمية إحصاء هذا القطاع وتقديره كمّيًا، بما يتيح تثمينه وإبراز نجاعة البدائل الاجتماعية والمحلية التي يطرحها من خلال المنظمات المنضوية تحته.

وعلى الرغم من تباينها، تظلّ منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مدعوّة إلى تعزيز التعاون فيما بينها وتطوير شراكات أفقية، بما يفضي إلى تحقيق "ابتكار اجتماعي جماعي، تشاركي ومقنع"، بهدف تنشيط القطاع (Boughzala, 2020)[3]. وتُعدّ الجامعة، في إطار البحث الإجرائي، شريكًا محوريًا لتسريع مسارات تطوير المنظمات الاجتماعية، استجابةً لمتطلبات التنمية المستدامة والحاجة الملحّة إلى إحداث تحوّل اجتماعي عميق.

كما يوفر البحث الإجرائي إطارًا لاختبار نماذج بديلة للحوكمة في سياق يتّسم بمركزيّة رهانات المشاركة الديمقراطية والمنفعة الاجتماعية، ويُعزّز استدامة المشاريع من خلال دعم استقلالية الفاعلين وتمكينهم من تملّك مسارات التغيير. وهو يُسهم في تنمية القطاع عبر تشجيع تداول المعارف وبناء ديناميكيات للتبادل والتكامل بين مختلف الهياكل.

[3] Boughzala Y., 2020. Vers une approche collective de l'innovation sociale : le rôle joué par l'entrepreneuriat social en Tunisie, Innovations, Vol 62, Issue 2, 161-189.

المواقف الواجب اعتمادها

الموقف الواجب اعتماده من قبل هيكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المنخرط في البحث الإجرائي

يقوم نجاح مقاربة البحث الإجرائي إلى حد كبير على الموقف الذي يتوخاه هيكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المنخرط. ويتعلق الأمر بنهج ينبني على الانفتاح والمسؤولية المشتركة، يُقرّ بمقتضاها أعضاء الهيكل بقيمة معارف كل المشاركين ويقبلون بمراجعة ممارساتهم الخاصة، وهو ما يستوجب التحلي بقدر من التواضع والقدرة على تقاسم سلطة اتخاذ القرار بين الباحثين والمستفيدين. كما ينبغي أن يبدي الهيكل استعدادًا للالتزام بمسار طويل قد يحمل أحيانًا بعض المفاجآت، مما يستوجب مرونة وصبرًا وقدرة على التكيّف. وتعد الشفافية في التواصل والرغبة في إقامة حوار صادق دعامات أساسية لبناء ثقة متبادلة ومستدامة. ويتعين على الهيكل أن ينظر إلى البحث الإجرائي لا كمجرد أداة للتقييم أو التحليل، بل كعملية تغيير قادرة على إحداث تحول عميق داخل تنظيمه الداخلي وفي علاقاته مع محيطه.

موقف الباحث

يتعين على الباحث المنخرط في البحث الإجرائي أن يتبنى موقفًا مزدوجًا يجمع بين دور الميسّر والملاحظ الناقد في آن واحد. كما أنه مطالب بالمشاركة بفعالية في عملية التغيير، من خلال مرافقة الفاعلين في البناء المشترك للحلول وتشجيع المشاركة الفعلية. غير أن هذا الدور لا ينبغي أن يؤدي إلى فقدان الباحث لوجهة نظره التحليلية، الضرورية لضمان الصرامة العلمية وصحة النتائج. ومن ثم وجب عليه أن يوازن بين الانخراط والحفاظ على مسافة نقدية، بين دعم الديناميكيات المحلية والتأمل النقدي في الممارسات.

ويستوجب هذا الموقف **التزاما أخلاقيًا قويًا حيث** يتعين عليه الحرص على عدم استغلال المشاركة كأداة لتحقيق مآرب أخرى، والعمل على أن تمثل تبادلًا حقيقيًا للخبرات ومسؤولية مشتركة.

وبهذا المعنى، يضطلع الباحث بدور مزدوج؛ فهو وسيط ومشارك في التنشيط من جهة، وضامن للجودة العلمية والأخلاقية للنهج المعتمد من جهة أخرى. كما أنه قد يكون مرتبطًا بالجامعة بموجب اتفاقية شراكة بينها وبين هيكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أو بمخبر بحث تابع لها، ويمكن أن يعمل بشكل مستقل في إطار أبحاثه الشخصية.

حدود البحث الإجرائي

بالرغم من نجاعته وقدرته على إحداث تغييرات اجتماعية، إلا أن البحث الإجرائي له حدود، وهو يتطلب توفّر بعض الشروط ليصبح قابلاً للتطبيق بشكل كامل. ويكمن التحدي الأول في الوقت والموارد، إذ أن هذا النوع من المقاربات غالبًا ما يستلزم استثمارًا طويل الأمد، مما قد يتعارض مع الجداول الزمنية الصارمة للمؤسّسات أو مع المنطق القائم على تحقيق نتائج سريعة.

بالإضافة إلى ذلك، تُعد كفاءات الفاعلين سواء كانوا باحثين أو ممارسين عناصر حاسمة؛ فإتقان المنهجيات التشاركية وإدارة النزاعات والقدرة على توفير بيئة تسودها الثقة شروط لا غنى عنها. كما يتعيّن على الفاعلين المنخرطين تفادي توظيف المشاركة لتحقيق أغراض تواصلية بحتة، على حساب الاحتياجات الحقيقية المرتبطة بإنتاج قيمة اجتماعية.

2.2. معايير مرجعية مستندة إلى مبادرات ذات صلة بالبحث الإجرائي

البحث الإجرائي على الصعيد الدولي: بين الباحثين وهياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

في فرنسا

مخبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني " Labo de l'ESS " : هو مركز تفكير فرنسي يسعى إلى بناء محاور استراتيجية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، اعتمادًا على مقاربة تشاركية ومنهج تصاعدي، مستندًا في ذلك إلى مبادرات ملموسة ومبتكرة وملهمة صادرة عن مختلف الأقاليم. وقد أجرى المخبر مؤخرًا بحثًا إجرائيًا مبتكرًا ركّز على مفهوم الانتقال البيئي العادل،[4] من خلال معالجة القضايا البيئية مباشرة مع مراعاة أهداف العدالة الاجتماعية.

كما قام في الفترة الممتدة بين مارس 2022 ومارس 2023 بتجميع 25 مبادرة ضمن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ودراستها موائمًا بشكل منهجي بين البعد الاجتماعي والبعد البيئي، ومستهدفًا تلبية احتياجات أساسية مثل الغذاء، والسكن، والصحة، والتنقل، خاصة بالنسبة للفئات الهشة. استنادًا إلى هذه الدراسة، حدّد المخبر سبعة احتياجات رئيسية، وصاغ مبادئ العمل ومجموعة من التوصيات العملية في تقرير تحت عنوان "نجاح الانتقال البيئي العادل (مارس 2023)، وذلك بدعم من الأمانة العامة المكلفة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وبنك الأقاليم، ومؤسسة فرنسا. كما أطلق، بالتعاون مع E graine وLa Fabrique des Transitions

[4] https://www.lelabo-ess.org/reussir-une-transition-ecologique-juste-rapport-d-etude

وبمشاركة باحثين جامعيين، بحثًا إجرائيًا على مستوى الأقاليم (أفريل 2024 وأفريل 2025) في خمسة أقاليم نموذجية.

جمعت هذه المبادرة المشتركة، المُعدة بالتعاون بين الفاعلين الجمعياتيّين والباحثين الجامعيّين، عمليات تشخيص مشتركة وزيارات دراسية ومجموعات عمل متعددة الأطراف، بهدف تحديد المعيقات والرافعات ومسارات التعاون، بما يسهم في تعزيز الديناميكيات المحلية. وقد حظيت عملية إنتاج المعارف بدعم من منصة الموارد ومن مرجع لمسارات العمل (AVISE[5])، وبمساندة صندوق الودائع (Caisse des Dépôts[6]).

ورغم إسهامات بعض الباحثين المعترف بهم في هذا المجال، لا تزال المنشورات الصادرة عن مقاربات البحث الإجرائي، والتي تمّ نشرها بشكل خاص عبر منصات مخبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (Labo de l'ESS[7])، محدودة داخل المجتمع العلمي.

وتهدف هذه المنشورات إلى إرساء نموذج قابل للنقل والتعميم على نطاق واسع، يُسهم في إرساء تعاونٍ منظوميّ بين قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والجامعيين، والفاعلين العموميين، ويستند في جوهره إلى نهجٍ ديمقراطيّ وتشاركيّ يرتكز على البحث الإجرائي.

في البرازيل

مثّل مشروع الإدارة المستدامة التشاركية للنفايات في مدينة ساو باولو، الذي أُنجز خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة (PSWM)[8]، نموذجًا للبحث الإجرائي التشاركي، إذ تمّ تنفيذه بالاشتراك مع تعاونيات جامعي النفايات المعروفة بـ "الكاتادورِس" (على غرار "البرباشة" في تونس)، وبمشاركة باحثين برازيليين وكنديين مختصين في الاقتصاد الدائري والتخطيط الحضري.

[5] https://www.avise.org/actualites/le-labo-de-less-place-la-transition-ecologique-juste-au-coeur-de-son-nouveau-projet

[6] https://www.caissedesdepots.fr/actualites/reussir-une-transition-ecologique-juste-une-etude-du-labo-de-less#:~:text=Le%20Labo%20de%20l%E2%80%99ESS%20vient%20de%20publier%20son,et%20soci%C3%A9tale%20vers%20une%20soci%C3%A9t%C3%A9%20juste%20et%20durable

[7] https://www.lelabo-ess.org/system/files/inline-files/Mutualisation_Note introductive_Nadine Richez-Battesti_Labo de l%27ESS avec encart Aéma.pdf

[8] https://www.researchgate.net/publication/299534439_Pesquisa-acao_em_educacao_ambiental_e_saude_dos_catadores_Estudo_de_caso_realizado_com_integrantes_de_cooperativas_de_coleta_seletiva_e_reciclagem_na_Regiao_Metropolitana_de_Sao_Paulo_Brasil_Action_re

تبلور البحث الإجرائي في ثلاث مراحل: تمثّلت **الأولى** في تعبئة المجتمع المحلي وإجراء تشخيص تشاركي داخل ست تعاضديات للفرز، تلتها المرحلة **الثانية** المتمثلة في الإنتاج المشترك لخرائط المخاطر المهنية والبيئية، وأخيرًا المرحلة **الثالثة** المتمثلة في التصميم المشترك لاستراتيجيات تحسين ظروف العمل.

مكنت هذه المقاربة جامعي النفايات (الكاتادورِس) من أن يصبحوا فاعلين باحثين، مُوظّفين معرفتهم العملية لتحديد المخاطر (البيولوجية والكيميائية والصحية) واقتراح تحسينات ملموسة، مثل إدخال عربات سهلة للاستخدام، وإعادة تنظيم مساحات الفرز، والاعتراف رسميا بدورهم في إدارة النفايات الحضرية. كما ساهمت هذه المقاربة في تعزيز هيكلة التعاضديات، ودمجها في السياسات العمومية، وتعزيز مرئيتها في الأوساط العامة.

أما بالنسبة للباحثين، فقد أتاح لهم هذا المشروع تعزيز الأسس التجريبية لأعمالهم، وتوسيع أطر البحث الإجرائي في السياقات الحضرية في بلدان الجنوب، فضلاً عن إصدار العديد من الإسهامات العلمية. كما أدى إلى صدور منشورات أكاديمية وعدد من أطروحات الدكتوراه، إلى جانب إنتاج أفلام بمشاركة جامعي النفايات المشار إليهم. وتُعد هذه التجربة اليوم نموذجًا يُحتذى به في سياقات أخرى، لتوجيه وضع سياسات محلية شاملة في مجال إدارة النفايات.

البحث الإجرائي كمهمة اجتماعية

البحث الإجرائي صلب مركز للبحث الجامعي

أُسّس "مركز البحث للابتكارات الاجتماعية" (CRISES) سنة 1986 في كيبيك، وهو مركز مشترك بين الجامعات ومتعدد الاختصاصات معروف بدوره الرائد في دراسة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من منظور الابتكار الاجتماعي. أُنشئ هذا المركز بمبادرة من باحثين يطمحون إلى الجمع بين النظرية النقدية والتدخل الاجتماعي. وهو يضم اليوم حوالي مائة عضو ينتمون إلى عدد من الجامعات الكيبيكية، بما فيها جامعة كيبيك في مونتريال، وجامعة لافال، وجامعة شيربروك، وجامعة كيبيك في شيكوتيمي. ويعتمد في عمله على منهج تعاوني يجمع بشكل وثيق بين شركاء أكاديميين ومُؤسّساتيين ومحليين، ومن بينهم عدد من الفاعلين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. كما يهتم بعدة محاور بحثية، من بينها تحول المؤسسات والديناميكيات المحلية والممارسات الاقتصادية البديلة. ويعتبر مركزCRISES محور اً حقيقياً للبحث التشاركي في كندا، كما يشكّل فضاءً رئيسياً لنشر المعرفة من خلال ما يُصدره من منشورات مُتعددة وما ينظمه من ندوات عمومية[9].

[9] https://crises.uqam.ca/publication/publications/

البحث الإجرائي كمهمة اجتماعية لأحد هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يُعَدّ مخبر الابتكار الاجتماعي عبر البحث الإجرائي (LISRA)[10] نموذجًا فريدًا، حيث يتجاوز البحث الإجرائي كونه مقاربة أكاديمية أو آلية للتنمية الجمعياتية ليصبح مهمة تأسيسية لكيان مستقل قائم بذاته.

وتُعَدّ جمعية LISRA فاعلًا منخرطًا في تثمين مقاربات البحث الإجرائي المنبثقة عن التجريب الاجتماعي، ولا سيّما تلك التي تتطوّر خارج القنوات العلمية الكلاسيكية. وهي تهدف إلى إضفاء الشرعية على النهج التأملي للفاعلين المنخرطين، وإلى تبادل المعارف المنتَجة، فضلًا عن إرساء فضاءات للمصادقة الجماعية.وتندرج المقاربات المعتمدة ضمن فئتين أساسيتين: **"الفاعل-الباحث"** و**"الباحث الجماعي"**، بما يُكرّس قيمة الذكاء الجماعي في إنتاج المعرفة.

يتبنى LISRA مقاربة متعددة الاختصاصات، منفتحة ومرتبطة بالسياقات المحلية، من خلال أدوات مثل ورشات التعليم الذاتي، والبحوث التعاونية، والبرامج الإقليمية. كما يدير منصة إلكترونية مرجعية ويطلق مشاريع متنوعة حول الابتكار الاجتماعي. وتعتمد منهجيته على إشراك الفاعلين الباحثين، وتشكيل مجموعات بحثية، وإقامة مخابر اجتماعية، وهي آليات متجذرة في الواقع المحلي تنتج المعرفة من خلال التجارب العملية. وهكذا، يتموقع LISRA **"كفضاء علمي ثالث"** بين العالم الأكاديمي والميدان، مساهِمًا في تعزيز الابتكار الاجتماعي وتغيير الممارسات المهنية والمواطَنية.

تُثمّن المعرفة المنتجة باعتماد هذه المقاربات وتُنشر من خلال سلسلة "كراسات العمل" *Cahiers de l'action*،[11] وهي مجموعة معروفة بدورها في تعزيز الممارسات المهنية ودمج المعارف الأكاديمية والتجريبية. وتتاح هذه المنشورات عبر منصات علمية مرجعية مثل Cairn.info، مما يضمن لها انتشار واسعا واعترافًا مؤسساتيًا.

[10] https://recherche-action.fr/labo-social/

[11] https://shs.cairn.info/revue-cahiers-de-l-action?lang=fr&tab=a-propos

3. المنهجية المعتمدة في إعداد التقرير الفني

اعتمدت المنهجية التشاركية لإعداد التوصيات المراحل التالية:

- في المرحلة الأولى، تم إجراء مقابلات نصف موجهة مع المديرين، ورؤساء المشاريع، أو مسؤولي وحدة الاستثمار المعرفي، بالإضافة إلى مُنسقة مُكلفة بالمتابعة والتقييم والمساءلة، داخل أربع مؤسسات للاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وكان الهدف من هذه المقابلات فهم رؤيتهم الاستراتيجية باعتبارهم مؤسّسات، وكذلك تصورهم لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس. كما هدفت المقابلات إلى الإعداد لورشات التفكير الجماعي

- تم تنظيم أول ورشة جماعية بهدف تحديد مفاتيح فهم العمل الجماعي، ومراجعة النتائج الرئيسية للمقابلات الفردية.

- في المرحلة الثانية، أُجريت دراسة ميدانية شملت الهياكل المشاركة عبر استبيان قصير، بهدف جمع خبرات الأفراد المتعلقة بالبحث الإجرائي وتلخيصها.

- تم تنظيم ورشة ثانية، موجهة إلى المنظمات الاجتماعية والتضامنية الراغبة في الانخراط ضمن مقاربة البحث الإجرائي في تونس، فضلاً عن الجامعيين الراغبين في أداء دورهم كميسرين لهذا المشروع، وذلك بهدف البناء التشاركي للتوصيات.

- أخيرًا، تم إعداد التقرير مع مراعاة مختلف عناصر الإطار المفاهيمي الذي يوضح المنهجية وفائدة البحث الإجرائي، إلى جانب المدخلات المستخلصة من المقابلات والعمل التأملي التحليلي لتلخيص ممارسات البحث الإجرائي لدى هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وكذلك نتائج الورشتين الجماعيتين

4. توصيات من أجل إرساء مقاربة البحث الإجرائي بين الباحثين وهياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس

صيغت التوصيات التالية خلال الورشة الجماعية الثانية التي شاركت فيها هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمرافقة الباحث. وقد أتاح التفكير الجماعي تحديد **ثمانية عناصر أساسية** وجب أخذها بعين الاعتبار عند بلورة مقاربة البحث الإجرائي وتنفيذها.تُوجّه هذه التوصيات بالأساس إلى هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس، وإلى الباحثين الذين يطمحون إلى تأسيس أو إطلاق مشروع في مجال البحث الإجرائي. كما تستهدف كذلك صنّاع القرار العموميين.

4.1. ترسيخ البحث الإجرائي المنظمة

التوصية 1 :
توضيح التوجه الاستراتيجي لضمان استدامة البحث الإجرائي وفعاليته

يُعدّ **التوجّه الاستراتيجي** عنصرًا أساسيًا لترسيخ البحث الإجرائي ضمن ديناميكية التغيير. ويتعيّن على الباحثين وعلى هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني توضيح أهدافهم (التأثير الاجتماعي، تعزيز القدرات، الاستدامة)، إلى جانب هيكلة مقاربتهم من خلال اعتماد منهجية تشاركية، وتقييم مستمر، وقدرة على التكيّف مع واقع الميدان.

يضمن توفر **الرؤية المشتركة وخارطة الطريق الدقيقة** في آنٍ واحد وجاهة النتائج واستدامة التغييرات الحاصلة.

ويحدِّد توجه المؤسِّس أو المسؤول عن الهيكل، إلى جانب توجه الباحث، طبيعةَ الديناميكية الجماعية ومدى استدامتها. وهي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالقيم والأهداف التي يتبناها كلٌّ منهما. ومن ثمّ، فإنّ مواءمة قيم الهياكل والفاعلين تُعدّ شرطًا أساسيًا مسبقًا لنجاح هذه الديناميكية.

ومن خلال تحديد جميع الأطراف المعنية بصفة مسبقة وصياغة انتظاراتهم بشكل واضح، تتيح المنظمة لنفسها إمكانية تحويل البحث الإجرائي إلى رافعة حقيقية للتطوير المستمر، عوض أن يكون مجرد تمرين إضافي. كما يمكن لتعبئة موارد مخصّصة في المراحل الأولى أن تدعم هذا المسار. ويُعدّ هذا التشخيص الأولي عنصرًا محوريًا، إذ يسمح بترسيخ ثقافة البحث الإجرائي على نحو مستدام، إلى جانب إنتاج معارف ذات فائدة مباشرة للفاعلين الميدانيين.

كما ينبغي التفكير في تعزيز شرعية المشروع من خلال مقاربتين: مشروعية أولى ميدانية تنبع من الواقع المحلي وتبرز إشكاليات اجتماعية ملموسة، ومشروعية ثانية قائمة على المعطيات، تعتمد على إحصائيات موثوقة وواسعة النطاق.

تؤكد ورقة السياسات التي قدمها"ستيف لويس"[12] على ضرورة توفر معلومات إحصائية مبنية على البيانات الرسمية، وهو ما يستوجب إنشاء منظومة متكاملة تربط بين الاتحادات والباحثين لاستكمال الإحصائيات الرسمية.

كما تُعدّ المنشورات العلمية حول بدائل التحوّل المستدام في السياق التونسي ضرورية لتوجيه الباحثين والممارسين.

التوصية 2 :
إضفاء الصبغة الرسمية على الالتزامات لضمان تعاون مستدام

لضمان نجاح مشروع البحث الإجرائي، من الضروري **إضفاء الصبغة الرسمية على الالتزامات** بين جميع الأطراف المعنية منذ البداية.

يشمل ذلك إعداد **إطار تعاقدي واضح** (اتفاقية إطارية، أو اتفاقية شراكة) يُحدّد أدوار كل طرف، والمخرجات المنتظرة، والجداول الزمنية، وآليات المتابعة. كما يتيح وجود وثيقة مكتوبة تفادي أي لبس وضمان سلامة مسار التعاون.

وبالموازاة مع ذلك من المهم **استباق المخاطر**، من خلال تحديد ميزانية شاملة لجميع الموارد الضرورية (الوقت البشري، التكاليف التشغيلية)، وإدراج بنود للمراجعة أو الانسحاب في حالات الطوارئ أو المستجدات.

[12] Steve Lewis, (avril 2025), Le suivi statistique de l'ESS comme outil de structuration et de développement de l'ESS, Policy Brief, Savoirs Eco, Expertise France Tunisie.

تتيح هذه الاستراتيجية المزدوجة، القائمة على التعاقد الدقيق والإدارة الاستباقية للطوارئ، إقامة شراكة متوازنة ومستدامة، تمكّن كل طرف من الانخراط بشكل واعٍ ومدروس.

وأخيرًا، ينبغي أن ينخرط البحث الإجرائي في **منطق جماعي وتشاركي**، من خلال تعزيز المسؤولية المشتركة والانخراط في الحفاظ على ديناميكية جماعية دائمة.

التوصية 3 :
تحديد أسس البحث الإجرائي

يعدّ البحث الإجرائي مفهومًا خاصًا، يُعتمد بالأساس في السياق الأكاديمي والعلمي.

ولتحقيق ديناميكية مثلى، ينبغي **تحديد مفهوم البحث الإجرائي بوضوح**، بما يميز بينه وبين منهجيات البحث التقليدية، لا سيما من خلال منهجه التشاركي والتكراري الذي يربط بشكل وثيق الفاعلين المعنيين.

يتعين على الجامعي المنخرط في البحث الإجرائي توضيح مقاربته وتأطيرها منذ البداية من خلال مشاركة المراجع العلمية، وقد يقتضي الأمر في كثير من الأحيان تقديم عرض عام لتعزيزها.

كما تُمثّل **مسألة الدلالات اللغوية** عنصرًا محوريًا، خصوصًا في قطاع يحظى بمناصرة قوية. لذلك، من الضروري حصر الكلمات والتعابير واختيارها بدقة منذ البداية، إلى جانب توضيح المصطلحات التقنية لتجنب أي لُبس، إضافة إلى إرساء مناخ من الثقة بين جميع الأطراف المعنية. فقد يكون للكلمات أحيانًا نفس المعنى، إلا أن طريقة التعبير عنها تختلف بوعي أو بدون وعي حسب الهياكل أو الأفراد، كما يجب أن يكون معجم المصطلحات المُعتمد مفهوماً ومقبولاً بصفة صريحة من كلا الطرفين (الهياكل والأكاديميون).

4.2. تنفيذ البحث إجرائي

التوصية 4 :
إرساء هيكل تنظيمي داخلي يعتمد على خبرة ملموسة

كي تؤتي منهجية البحث الإجرائي ثمارها، يجب على المؤسسات دعم أسسها قبل الشروع في التطبيق. ويبدأ ذلك بضمان وجود خبرة ميدانية متينة، إذ أن البحث الإجرائي لا يقبل الارتجال، بل يستلزم فهمًا عميقًا للواقع اليومي. كما يتطلب الشروع في مسار البحث الإجرائي

والحفاظ عليه توفر مستوى معين من **النضج التنظيمي** لدى المؤسسة وهو ما ينطبق أيضًا على الباحث، الذي يجب أن يكون ملمًّا بالمفاهيم النظرية والمنهجية المرتبطة بحل الإشكالية المطروحة وتحقيق التحوّل الاجتماعي.

عند التأكد من استيفاء هذه الشروط، من الضروري مراجعة النموذج التنظيمي الأمثل الذي يُخوّل تحرير الموارد وتعديل التخطيط الاستراتيجي، وضمان التواصل بين هياكل البحث الإجرائي والعمليات، بحيث يستفيد كل منهما من نتائج الآخر.

وتكمن النقطة المحورية في **إعداد آليات التسيير** ووضع **خطة عمل قابلة للتجديد**: خطة اجتماعية سنوية، ديناميكية ومحينة بانتظام، تُعتمد كبوصلة مع الالتزام بالقيم الأساسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ **وخطة تنفيذية واضحة**، مُعمّمة على نطاق واسع، تحدد المراحل ومسؤوليات كل الأطراف والموارد التي يمكن حشدها.

يُعد تخصيص **الوقت لمشروع البحث الإجرائي** من أبرز التحديات، إلى جانب ضرورة إيلاء اهتمام خاص للموارد البشرية والمالية والعامل الزمني، مع استباق الاحتياجات على امتداد فترة المشروع وما بعدها. كما أن تغيير الممارسات الاجتماعية عبر منهجية البحث الإجرائي يستغرق وقتًا طويلا، حيث تُبنى المعارف تدريجيًا على مدى فترة زمنية طويلة.

ويتحقق الانخراط الكامل للمتعاونين في البحث الإجرائي عبر إدارة استباقية للموارد البشرية ويتم ذلك، على سبيل المثال، من خلال اعتماد أساليب لتحديد الأولويات، على غرار مصفوفة آيزنهاور لإدارة الوقت والمهام، **وإرساء آليات تفاعل مستمر**، كعقد اجتماعات شهرية لمراجعة حجم العمل وضبطه. وبذلك، يخلق الفاعلون الظروف الملائمة لانخراط متجدد ومستدام. وتزداد أهمية البحث الإجرائي بقدر **ترسّخه صلب المؤسسة** واندماجه في عملياتها واستراتيجيتها وثقافتها، مما يعزز أثره ودلالته. علاوة على ذلك، يمكن اكتساب المهارات البحثية (جمع البيانات، تحليلها، والكتابة) داخليًا أو بالاستعانة بجهات خارجية عند الاقتضاء.

ويُعد إنشاء قطب لتثمين الخبرات والمتابعة أمرًا أساسيًا لهياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. كما ينبغي ضمان ديمومة هذا القطب من خلال توثيق التجارب، ودمج أفضل ممارسات الإدارة المستخلصة من نجاحات الهيكل وإخفاقاته على حد سواء.

التوصية 5 :
تعزيز إقامة شراكات مستدامة بين المجتمعات العلمية وشبكات الممارسين

لتعزيز منهجيات البحث الإجرائي في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من الضروري إقامة جسور متينة مع الوسط الأكاديمي. وتتمثل الخطوة الأولى في تحديد الكفاءات الجامعية المتوفرة وتعبئتها من خلال إعداد خريطة تصنيف للأساتذة الباحثين المتخصصين في البحث الإجرائي وفي مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ويستوجب هذا التشبيك بذل جهد للتوعية المتبادلة: فمن ناحية لا بد من تشجيع الباحثين على تجاوز أطرهم النظرية والانغماس في واقع الفاعلين الميدانيين، مثل الجمعيات والتعاونيات والمؤسسات الاجتماعية ورواد الأعمال الاجتماعيين، ومن ناحية أخرى، يتعين إطلاع الممارسين على متطلبات البحث العلمي وإسهاماته.

كما يسهم **خلق فضاءات للحوار المنتظم**، مثل الندوات المشتركة وورشات العمل التعاونية والتدخلات المتبادلة في المؤتمرات، في تعزيز الروابط بين المجتمع العلمي وشبكات الممارسين. ويؤدي التخطيط لهذا التبادل على المدى الطويل إلى تشكيل لجان متابعة مختلطة تضم الباحثين والممارسين، بما يضمن الدقة العلمية للأعمال المنجزة وجدواها العملية على أرض الواقع.

وعلى المستوى الهيكلي، يُتيح **إنشاء مركز تفكير** متعدد الفاعلين، يجمع بين الهيكل، وشبكته، والجامعيين، ويُدار من قبل الهيكل نفسه، إمكانية تعزيز فعّالية الإجراءات المنجزة.

كما يُعدّ إحداث **كرسي جامعي**، تحت إشراف مؤسسة أكاديمية، رافعة داعمة ذات صلة.

وتُعد **أطروحات الدكتوراه**، التي من المستحسن أن تكون مهنية، من أفضل آليات التعاون بين الباحثين والممارسين. كما توفر برامج **الماجستير البحثية المتخصصة**، إلى جانب **الماجستير المهني** في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وإدارة *المنظمات الاجتماعية*، فضاءات للحوار والبحث وتنمية الكفاءات، مما يسهم في إطلاق البحث الإجرائي وتطويره.

التوصية 6 :
إعطاء الأولوية لجمع البيانات بشكل تشاركي مع الفاعلين المحليين

لضمان ملاءمة منهجيات البحث الإجرائي في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وأثرها، من الضروري **إشراك الفاعلين المحليين** (المستفيدون وأصحاب الحقوق) بشكل فعّال ضمن مقاربة تشاركية. ويقتضي ذلك **الاعتراف بالمستفيدين** كمنتجين حقيقيين للمعرفة، يمتلكون خبرة محلية ضرورية. كما ينبغي أن يحظى هيكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بدرجة من **الاعتراف المحلي** لتسهيل الوصول إلى الميدان.

وينبغي على الباحثين تبني موقف يراوح بين الصرامة والمرونة، جامعا بين الأساليب العلمية **والتفاعل مع الواقع الميداني**، مع تفادي الصور النمطية.

يكمن العامل الحاسم لنجاح المشروع في صياغة دقيقة للأدوار منذ انطلاقه، عبر توضيح الالتزامات المتبادلة بين الجامعات والهياكل المحلية.

عمليًا، يمكن لهذه الشراكة أن تتجسد من خلال **صيغ هجينة مبتكرة**، تشمل ورشات عمل تشاركية تجمع الباحثين والممارسين، ومحاضرات مشتركة تُقاطع بين النظرية وتجارب الميدان، بالإضافة إلى عروض مبتكرة متاحة للجميع.

وتسهم هذه الآليات، عند تجريبها **وتعديلها بشكل مستمر**، في ترسيخ البحث الإجرائي بما يراعي خصوصيات كل منطقة، إضافة إلى إنتاج معرفة دقيقة علميًا ومجدية عمليًا.

التوصية 7 :
تقييم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وقياس أثره وتثمينه قصد تعزيز مشروعيته

لتعزيز مصداقية مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من **الضروري تطوير ثقافة البحث الإجرائي والتقييم الدقيق، من خلال الجمع بين المقاربات الكمية والنوعية**. ويتم ذلك عبر إرساء مؤشرات إحصائية ملائمة **تُضفي الصبغة الموضوعية على النتائج**، مع ضمان احترام خصوصية المبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

من شأن هذه التدابير أن توفر معرفة دقيقة، وتعزز مرئية الأنشطة التي يضطلع بها مختلف فاعلي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما يسهم في **إضفاء الشرعية على هذا القطاع.**

كما يوفّر **إعداد ورقات سياسات موجزة** ورسم خرائط الأثر أدوات ملموسة للتواصل بفعالية مع صانعي القرار والممولين. ويتعين، بالتوازي مع ذلك، تطوير **منهجيات التقييم المعتمدة** بشكل مستمر، من خلال اختبارها ميدانيًا ومواءمتها مع الخصوصيات المحلية.

وتتيح هذه المقاربة المزدوجة، القائمة على إنتاج معطيات موثوقة وتطوير أدوات العمل، ترسيخ الشرعية المؤسساتية لهياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما يكفل استدامتها ويضمن شفافية أنشطتها.

ويكمن الرهان الأساسي في البرهنة، من خلال أدلة ملموسة وتجارب ناجحة وذات جدوى، على أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يمثل نموذجًا اقتصاديًا قابلاً للتطبيق وحاملاً لفرص فعلية للتحوّل الاجتماعي.

4.3. تثمين البحث الإجرائي

التوصية 8 :
هيكلة البحث الإجرائي وتعميمه على الصعيدين الوطني والدولي

لضمان المرئية المستحقة للبحث الإجرائي في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يبدو من الضروري إرساء آليات دائمة لتثمينه على الصعيدين الوطني والدولي.

ويُمكّن **تنظيم ندوة وطنية دورية** حول هذا للموضوع لا فقط من التعريف بالمبادرات القائمة، بل سيساهم أيضًا في خلق فضاء للتبادل بين الباحثين والممارسين وصناع القرار السياسي حول القضايا المنهجية والنتائج الملموسة للبحث الإجرائي. أما دوليًا، فقد تمّ تسليط الضوء على مشروع "Savoirs Eco" خلال المنتدى العالمي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمدينة بوردو، حيث تم كذلك عرض هذه المبادرة.

كما تتيح منصة "EcoTous"، التي أطلقها مشروع "نحكيو اقتصاد Savoirs-éco" وأنشأها المعهد العربي لرؤساء المؤسسات (IACE) بالشراكة مع المعهد العربي لحقوق الإنسان (IADH)، للباحثين والممارسين **أداة رقمية مخصصة لنشر المعارف الاقتصادية وتعميمها.**

أما على المستوى الأكاديمي، فيمكن أن يمثل إطلاق **مجلة علمية وطنية أو إقليمية متخصصة** في علوم التصرف أو العلوم الاقتصادية إطارًا مؤسساتيًا لنشر الأعمال العلمية وترويجها، سواء تلك الناتجة عن هذه المقاربات التشاركية، أو المواضيع التي تعالج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشكل عام.

ويمكن أن يتعلق الأمر بمجلة متخصصة في البحث الإجرائي أو في دراسة المنظمات الاجتماعية، أو بمجلة عامة تعالج القضايا المعاصرة في ميادين الاقتصاد والتصرف.

تساهم هاتان الرافعتان (تنظيم الفعاليات والنشر) في ترسيخ البحث الإجرائي كمنهج لإنتاج المعرفة، مع تعزيز الروابط بين الوسط الأكاديمي والفاعلين الميدانيين.

مثل هذه الاستراتيجية القائمة على التثمين على نطاق واسع تُمكّن من إبراز المساهمة الخاصة للبحث الإجرائي في فهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتطويره، فضلاً عن تحفيز مزيد من الباحثين والممارسين على الانخراط في هذا المسار. وبذلك، يرسّخ البحث الإجرائي مكانته كأداة فعّالة لدعم التحوّل الاجتماعي وتعزيز ديناميكيات الابتكار ضمن قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

خاتمة

يسلط هذا التقرير الفني الضوء على البحث الإجرائي كرافعة للابتكار الاجتماعي، إذ يعمل على مستويات متعددة: تنظيمية ومؤسساتية ومجتمعية. ولا يقتصر دوره على تفعيل حوار بين الباحثين والهياكل المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بل يشمل كذلك صناع القرار العموميين والمواطنين ضمن ديناميكية جماعية للتحول.

ومن خلال توضيح الأهداف الاستراتيجية، ودعم المشاريع بمعطيات موثوقة، وصياغة التزامات مشتركة، يصبح البحث الإجرائي رافعة لإحداث قيمة اجتماعية وتعزيز الحوكمة التشاركية. وعليه، فإن تعبئة المعارف الأكاديمية والتطبيقية في إطار ديناميكي جماعي يجعل من البحث الإجرائي رافعة للتحول الاجتماعي، حيث يتجاوز تنوع المؤسسات ويرسّخ لغة مشتركة وأدوات ملائمة للخصوصيات المحلية.

ومن خلال المشاركة في صياغة التوصيات، يعزز البحث الإجرائي تملكًا مشتركًا للنتائج ويرسّخ بشكل مستدام ثقافة التطوير المستمر. وبذلك فهو لا يعزز فقط مكانة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بل يساهم أيضًا في صياغة نماذج مبتكرة للتنمية.

معجم المصطلحات

التأصيل المحلي
إدماج الخصوصيّات المحلية (الفاعلون والموارد والثقافات) في تصميم المشاريع.

الرّسملة
عملية صياغة الدّروس المستخلصة من تجربة معينة، ونقلها بهدف ضمان استدامة أثرها.

باحث
جامعي يجري تحقيقًا علميًا، ويقوم دوره في البحث الإجرائي على تحفيز التفكير الجماعي وتوثيق المعارف المنتجة.

البناء المشترك
نهج تشاركي يضع فيها الباحثون والممارسون والمستفيدون معًا أهداف المشروع ومناهجه وتأويلاته.

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
مجموعة الهياكل، (مثل الجمعيات والتعاونيات والتعاضديات وغيرها) التي توفّق بين النشاط الاقتصادي والمنفعة الاجتماعية، بناء على مبادئ الديمقراطية والإنصاف والتضامن.

التمكين
مسار تعزيز استقلالية الأفراد أو المجموعات من خلال دعم قدراتهم على الفعل واتخاذ القرار.

الأثر
آثار ملموسة (اجتماعية واقتصادية وبيئية) ناتجة عن فعل أو بحث، وقابلة للقياس على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل.

الابتكار الاجتماعي
حل مبتكر (منتج، طريقة، آلية) يستجيب لحاجة اجتماعية، وغالبًا ما يكون منبثقًا عن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

اللغة الاصطلاحية
لغةٌ اصطلاحية فتية أو خصوصية متعلقة بمجال مُعين قد تُعيق الفهم بين الباحثين والممارسين والمستفيدين.

المشروعية
الاعتراف بجدوى مشروع أو فاعل معين، ومصداقيته، استنادًا إلى تموضعه المحلي، وخبرته، وتمثيليته.

الطرف المعني
مؤسسات أو أفراد معنيون بمشروع معيّن (مستفيدون، مموّلون، مؤسسات...) تتفاوت درجة انخراطهم بحسب تأثيرهم وسلطتهم على هذا المشروع.

التخطيط الاستراتيجي
طريقة منظمة لتحديد أهداف هيكل أو مشروع ما، وتحديد الوسائل الضرورية بشرية كانت أو مالية لتحقيقها.

البراغماتية
مقاربة ميدانية منهجية تُركّز على التكيف مع الواقع الميداني، مع إيلاء الأولوية للتطبيق الفعلي والحلول العملية.

ممارس
فاعل ميداني (عضو في هيكل من هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، أخصائي اجتماعي...) يشارك في البحث الإجرائي من خلال توظيف خبرته العملية.

البحث الإجرائي
منهجية بحث تشاركية تربط الأطراف المعنية بإنتاج المعرفة، بهدف تحقيق أهداف علمية، وفي الوقت نفسه إحداث التحوّل الاجتماعي.

المعرفة التجريبية
المعارف المستقاة من التجارب المعاشة (من قِبل المستفيدين أو الممارسين)، مما ميزها عن المعارف الأكاديمية.

نود أن نتقدّم بالشكر إلى الهيئات الأربع للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس،
التي شاركت في الورش الجماعية والمقابلات،
ما أتاح العمل المشترك على صياغة توصيات هذا الدليل.

جمعية شانتي Shanti:
المهدي بكوش
أميمة حمامي

جمعية Solidarité Laïque Tunisie:
سيرين خضير
موريل ليون
سنية باسي

جمعية التراث للاقتصاد التضامني APES:
ماهر العمراني
خليل مباركي

جمعية Lab'ess:
رشيد عبيدي
سنية الزعيم

كشفت هذه المهمة، سواء في صفوف هيئات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أو فريق Savoirs Éco أو بين الجامعيين، عن أشخاص ملتزمين، يتقاسمون الرغبة في توظيف أعمالهم ومعارفهم لتحقيق أثر اجتماعي مستدام، والمساهمة في تعزيز التعايش وتحقيق انتقال مستدام أكثر عدالة وشمولية ومعنى.

5. ملحقات

تُظهر الأمثلة التالية مقاربات البحث الإجرائي لدى الهياكل الأربعة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس، والتي شاركت في ورشات التفكير الجماعي.

الإطار 1: عرض الهيكل ومنهجية البحث الإجرائي داخل جمعية Shanti
عرض الهيكل: شانتي-SHANTI هي جمعية تونسية تهدف إلى بناء حلول مبتكرة وخلاقة للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية الراهنة باعتماد منهجية جماعية وتشاركية. تقو **SHANTI** بتنفيذ هذه الحلول من خلال وضع مشاريع وتقديم خدمات، مساهمة بذلك في بناء مجتمع تضامني وشامل يقوم على تكافؤ الفرص وضمان الوصول إلى الحقوق.
البحث الإجرائي مُمَأسسًا صلب الهيكل: يندرج البحث الإجرائي ضمن مركز البحث والتطوير وتثمين المعارف والخبرات التابع لجمعية SHANTI ، والذي يضم موارد مرجعية متعددة لتعزيز قدرات الهيكل، كما يتيحها لشبكة شركائه. وتحتل هذه المقاربة موقعًا محوريًا في استراتيجيتها، بالنظر إلى تعدد اتفاقيات الشراكة المبرمة مع جامعات تونسية ذات اختصاصات متنوعة.

الإطار 2:
عرض الهيكل ومنهجية البحث الإجرائي داخل جمعية Solidarité Laïque Tunisie

عرض الهيكل:

Solidarité Laïque Tunisie هي جمعية تونسية أُسّست سنة 2013، وتشرف على تنسيق مجموعة متعددة الأطراف تضمّ 85 هيئة، بما في ذلك الجمعيات والنقابات والتعاونيات والجماعات المحلية والسلطات العمومية. وتهدف الجمعية إلى الحدّ من أوجه عدم المساواة والتمييز، وتسعى إلى تعزيز الوصول إلى الحقوق في مجالي التعليم والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بالإضافة إلى مكافحة إقصاء الشباب من ممارسة المواطنة.

مركز تفكير مخصَّص للبحث العملي:

مركز التفكير الجمعياتي المكرس لتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس هو تجمع مدعوم من قبل (SLT) Solidarité Laïque Tunisie، وقد نشأ في إطارالديناميكية الجماعية ومتعددة الفاعلين لبرنامج "لنكن نشطين" .(Soyons Actifs.ves) .قام هذا المركز على مدى اثني عشر سنة، بإنتاج العديد من الدراسات، وشارك بنشاط في مبادرات البحث الإجرائي.

وتترابط استراتيجية البحث الإجرائي الخاصة بالمركز مع استراتيجية التأثير التي تتبعها SLT على السياسات العمومية، بهدف تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس. كما تعتمد هذه الاستراتيجية على التعاون بين منظمات المجتمع المدني التونسية والفرنسية، وعلى مقاربة متعددة الفاعلين تنبني على التجريب والشراكة بين المناطق.

وتتمثل محاور بحثه الرئيسية في مجال الاقتصاد في الآتي:

- النماذج الاقتصادية لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فيما يتعلق بقدرتها على تطوير فرص عمل تتسم بالجودة والاستدامة. التدريب ونشر الثقافة التعاونية؛
- التسويق العادل لمنتجات التعاونيات التونسية. الابتكار القانوني والاجتماعي في مقاربة ريادة الأعمال الجماعية والتعاونية.
- تحويل المؤسسات إلى تعاونيات عند استعادتها من قبل موظفيها.
- تعزيز مكانة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس.

الإطار 3:
عرض الهيكل ومنهجية البحث الإجرائي داخل جمعية التراث للاقتصاد التضامن APES

عرض الهيكل:

تأسست جمعية التراث من أجل الاقتصاد التضامني (APES) سنة 2017، وهي هيكل ملتزم بالمساهمة في البناء المشترك لمجتمع أكثر عدلاً وشمولية. ترتكز الجمعية على هيكلين: جمعية APESوالمؤسسة الاجتماعية "فطرتشي .(Ftartchi) " ويعتمد نموذجها الاقتصادي صيغة هجينة تلتزم بمقتضيات القانون التونسي، مع تحقيق توازن بين رسالتها الاجتماعية وأدائها الاقتصادي.

تركز استراتيجيتها على الإدماج المهني، مما يمكّنها من تأطير أهدافها وتنفيذ أنشطتها التشغيلية بشكل أكثر دقة وفاعلية. ورغم محدودية خبرتها في التعامل مع الوسط الجامعي، يشكّل مشروعها في البحث الاقتصادي، المدعوم من قبل مشروع "نحكيو اقتصاد"Savoirs-Éco ، خطوة أولى نحو توسيع هذا التعاون.

مقاربة البحث العملي

إنشاء مركز للبحوث يجمع بين المنهجيتين الكيفية والكمية.

الإطار 4:
عرض هيكل جمعي Lab'ess ومقاربة البحث العملي

عرض الهيكل:

تُعدّ **"Lab'ess Tunisie"** مخبرالاقتصاد الاجتماعي والتضامني) حاضنة مكرّسة لدعم ريادة الأعمال الاجتماعية والتضامنية في تونس وتعزيزها. وترافق الجمعية حاملي المشاريع ذوي الأثر الاجتماعي البارز من خلال برامج متعددة لدعم القدرات، والاحتضان، والتمويل.

تسعى **Lab'ess** إلى توعية المواطنين وهيكلة القطاع، وإقامة قنوات تواصل فعّالة بين الفاعلين الجمعياتيين والاقتصاديين.

يواجه هذا الهيكل مجموعة من التحديات، أبرزها التطور التنظيمي في ظل إطار قانوني غير محفّز، وبالمقابل سعيه لترسيخ جذوره محليًا في سياق يخضع لأطر دولية قوية، لا سيما بسبب انتمائه إلى مجموعتي SOS و.PULSE ومن جهة أخرى، تعتبر الجمعية نفسها، وفق ما أشار إليه مديرها، **"فاعلاً وسيطًا"** ضمن منظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس.

Agence française
de développement
5, rue Roland Barthes
75012 Paris I France
www.afd.fr

تحليلات هذه الوثيقة واستنتاجاتها مسؤولية مؤلفيها،
ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر الوكالة الفرنسية
للتنمية أو المؤسسات الشريكة لها.

مدير النشر Rémy Rioux
رئيس التحرير Thomas Mélonio
تصميم الرسوم MeMo, Juliegilles, D. Cazeils
إعداد النص للطباعة Ferrari
الترجمة من الفرنسية Cadenza Academic Translations

الإيداع القانوني 2026
ISSN 2492-2838

لتصفح منشوراتنا الأخرى في سلسلة
Rapports techniques
https://www.afd.fr/fr/collection/rapports-techniques